مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار الخامس عشر
المجلد (٥) العدد (٢)
٢٠٢٤ (١-١١)

السياسة الجنائية: التحديات والمقومات

Moustapha mbacke
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ١٩ مايو ٢٠٢٤م

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية من حيث المقومات والتحديات التي تواجهها. وتكمن إشكالية الدراسة في عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى بروز العديد من الظواهر الإجرامية التي تهدد الأمن والسلم، وكذلك فإنّ الدراسة تسلط الضوء على السياسة الجنائية والتحديات التي تواجهها والمقومات التي تعتمد عليها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة الجنائية والمقومات والتحديات التي تواجهها، ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسة الجنائية تحتاج إلى مزيد من عودة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة التحديات التي تواجهها. و لقد أوصت الدراسة بأهمية السياسة الجنائية والتعرف على التحديات التي تواجه السياسة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية، المقومات، التحديات.

* المقدمة

من المؤكد أنّ السياسة الجنائية في الإسلام تقوم على تطبيق شريعة الله عز وجل والقيام وإقامة الحدود والواجبات الشرعية بشكل واضح، ويمكن القول أنّ السياسة الجنائية في الإسلام لها مصادر تشريعية واضحة وهي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكذلك فإن السياسة الجنائية في الإسلام قد جاءت بعد ما عانت البشرية من العديد من الأنظمة الوضعية التي لم تحقق من ورائها إلا الظلم والجور، فالقوانين والسياسات الوضعية ماهي إلا سياسات يتم وضعها من خلال الأفراد، فهي من صنع البشر وهي تحتوي على الكثير من الثغرات والعيوب، إلا أن السياسة الجنائية في الإسلام تستمد قوتها ودرجة تأثيرها من مبادئ الشريعة الإسلامية الخالية من الجور والنقص، كما أنّ القوانين الوضعية تتصف بالنقصان وعدم تناول المعاملات المدنية أو التي تخص الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، أما السياسة الجنائية تعتمد على مصادر لايرقى إليها الشك، حيث تعتمد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية

المطهرة، وتنظيم شتى صور الحياة المختلفة، وتعتبر القوانين الوضعية قوانين منقوصة أمّا الشريعة الإسلامية فقد وضعت من رب العالمين لمصلحة الفرد والمجتمع ككل، فالشريعة الإسلامية شريعة أخلاق لاتقوم بالعقاب بعد استنفاذ النصح وعدم الاقتراب من الأفعال المحرمة، فإذا ارتكب الإنسان فعلاً محرماً أدى ذلك إلى تضرر الفرد والمجتمع ككل، وبالتالي، فإنّ السياسة الجنائية في الإسلام تختلف عن السياسة الجنائية الوضعية، فالسياسة الجنائية في الإسلام هدفها تقويمي وليس تقييمي، أو بعبارة أخرى فإنّ السياسة الجنائية في الإسلام تقوم على فكرة تقويم سلوك الأفراد وعدم اللجوء إلى المحرمات، وكذلك فإنّ السياسة الجنائية في الإسلام تهدف إلى منح الفرد فرصة مرة أخرى للعودة إلى السلوك القويم وتصحيح المسار، وهو ما وعد الله به عباده باستبدال السيئات بحسنات إذا ما التزم الفرد المسلم بالسلوكيات الإسلامية القويمة والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الوقوع تحت طائلة الشريعة الإسلامية.

*** إشكالية البحث**

بالرغم من أنّ الشريعة الإسلامية قد وفرت الكثير من الوقت والجهد كأحد أبرز الأنظمة العقابية للجرائم التي قد ترتكب في بلاد المسلمين، إلا أنّ الواقع قد أثبت أنّ هناك إهمالًا واضحًا من قبل المشرعين وأصحاب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إعادة الاعتبار للسياسة الجنائية للشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى لجوء العديد من الأفراد إلى النصوص الوضعية، مما أدّى بدوره إلى عدم وجود الرادع الحقيقي لارتكاب الجنايات وازدياد وتفاقم المشكلات التي تمر بها الدول الإسلامية بشكل واضح، وكذلك فإنّ محاولة تقليد الغرب والاستجابة للضغوط الدولية من التخلي عن الإسلام كنظام تشريعي قد أدّى إلى تدهور الأنظمة العقابية في عموم الدول الإسلامية التي تخلت عن تطبيق الشريعة الإسلامية واعتمادها في النظام الجنائي والعقابي لهذه الدول، ويمكن القول بأنّ هناك العديد من الدول ولاسيما بعض دول شمال إفريقيا من المتأثرين بحقبة الاستعمار بمحاولة التخلي عن النظام العقابي وترك السياسة الجنائية في الإسلام، الأمر الذي أدّى إلى زيادة معدلات الجريمة وخاصة جرائم القتل والاغتصاب وقطع الطريق، ممّا ساهم في زيادة درجة المخاطر على الأمن والسلم المجتمعي، الأمر الذي أدّى إلى اتخاذ قرار سريع في العديد من الدول الإسلامية إلى إعادة الاعتبار إلى الشريعة الإسلامية وإعادة تطبيقها واعتماد السياسة الجنائية في الإسلام وعدم التخلي عنها أو اتخاذ العديد من الأساليب الأخرى أو العقوبات الأخرى بديلاً عنها.[1]

ويمكن القول بأن المجتمعات الغربية تعيش في أزمة حقيقة نتيجة تفشي الجرائم وعدم العدالة في النظام العقابي المعمول به، كما أنّ التخلي عن وضع السياسة الجنائية وفق قواعد الإسلام قد أدّى إلى تدهور النظام العقابي فضلاً عن استمرار تزايد المشكلات الخاصة بالتخلي عن الإسلام وفتح الباب على مصراعيه للإلحاد دون عقاب، وكذلك فإنّ استمرار ملاحقة المصلحين والصالحين قد أدّى إلى عدم القدرة على التوجية الصحيح لتطبيق السياسات الجنائية المبنية على الشريعة الإسلامية وانحسار المطالبة بتطبيق السياسة الجنائية في الإسلام بشكل واضح، الأمر الذي يستلزم معه إعادة النظر بشكل واضح لإعادة الأمور إلى

[1] منصور، حسن حسن. جرائم الاعتداء على الأخلاق، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1985، ص70.

نصابها نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق السياسات الجنائية التي تعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي.

*** أسئلة الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على عدة تساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:-

١- ما مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام؟

٢- ما مقومات السياسات الجنائية في الإسلام؟

٣- ما التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام؟

*** أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف كما يلي:-

١- تبيان مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام.

٢- توضيح مقومات السياسات الجنائية في الإسلام.

٣- التعرف على التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام.

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في أنّ هذه الدراسة تعتبر امتداداً للدراسات السابقة، وبالتالي، فإنّ نتائج هذه الدراسة سوف تكون مفيدة للغاية وخاصة للعاملين في مجال التشريع وإقرار القوانين والسياسات الخاصة بالنظم العقابية والجزائية في الدول الإسلامية والعربية والدول الغربية على السواء، كما أنّ الدراسة تكشف مكامن القوة والضعف في النظام السياسي الجنائي الموجود والمطبق بالفعل في العديد من الدول الإسلامية والعربية والغربية، كما أنّ هذه الدراسة تركز على الإطار النظري حيث تهدف إلى إبراز مزايا ومميزات السياسات الجنائية في الإسلام وإبراز عيوب التخلي عن السياسات الجنائية، وكذلك فإنّ الدراسة تسلط الضوء على الإطار النظري للسياسات الجنائية في الإسلام وعيوب السياسات الجنائية التقليدية التي تخلت عن تطبيق الإسلام والمضار التي تعرضت لها الأنظمة الوضعية والمخاطر الكبيرة والجسيمة التي نالت من استقرار المجتمع الإسلامي ومن تحقيق السلم الاجتماعي، وتعدّ نتائج هذه الدراسة بمثابة الدليل للدول الإسلامية التي تحقق الدافع لمزيد من التمسك بالسياسات الجنائية والجزائية في الإسلام وعدم التخلي عن هذه السياسات بشكل كبير، وكذلك فإنّ الدراسة تكشف الطرق المنهجية التي اتبعتها الدراسة في تناول إشكالية الدراسة وفي تطبيق الأسس المنهجية والعلمية من أجل التوصل إلى حلول ملائمة لإشكالية الدراسة بشكل واضح. وكذلك فإنّ الدراسة تعتبر إضافة للعلم والمعرفة، حيث يشكل الإطار النظري إضافة للتعرف على السياسات الجنائية في الإسلام وإمكانية التفريق بين عيوب النظم التقليدية وبين مزايا النظام الإسلامي بشكل كبير. وكذلك فإنّ نتائج هذه الدراسة سوف تكون حجة وبرهانًا قاطِعَيْنِ من أجل إعادة النظر في تطبيق الشريعة الإسلامية والنصوص الملزمة في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنّ هذه الدراسة تكشف عن الأساليب التي يجب اتباعها من أجل إعادة الاعتبار مرة أخرى للمؤسسات التشريعية وذلك لإعادة استخدام السياسات الجنائية في الإسلام وتذليل المعوقات ومواجهة التحديات التي تواجه عدم استخدام السياسات الجنائية في الإسلام.

*** منهجية الدراسة**

ترتكز منهجية الدراسة على العديد من المناهج من بينها مايلي:-

أولاً- المنهج الاستقرائي: حيث تعتمد الدراسة بشكل واضح على المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء السياسات الجنائية من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة،

ويقوم المنهج الاستقرائي على محاولة استقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من أجل التعرف على السياسات الجنائية في الإسلام.

ثانياً– المنهج التحليلي: حيث تعتمد الدراسة بشكل واضح على المنهج التحليلي لتحليل السياسات الجنائية في الإسلام والتعرف على مقومات السياسات الجنائية والتحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام، ويقوم المنهج التحليلي على تحليل الظاهرة محل الدراسة من أجل تحليلها وذلك للتوصل إلى حلول منطقية لتفسير الظاهرة وفقاً للظروف والمتغيرات التي تمر بها الدراسة.

ثالثاً– المنهج المقارن: تعتمد الدراسة على المنهج المقارن وذلك للتعرف على أوجه المقارنة بين السياسات الجنائية في الإسلام والسياسات الجنائية التقليدية. ويقوم المنهج المقارن على توفير معلومات تفصيلية مقارنة حول النظم التقليدية والنظم الإسلامية من أجل التأكد من نجاعة السياسات الجنائية في الإسلام.

*** حدود الدراسة**

تبرز حدود الدراسة في ثلاثة عناصر رئيسية الحدود المكانية والحدود الزمانية والحدود الموضوعية، حيث تبرز أهمية الحدود المكانية من حيث انعقاد الدراسة في الدول العربية والإسلامية، أما الحدود الزمانية فتقتصر على الفترة الزمنية التي يطلب فيها تطبيق الشريعة الإسلامية في السياسة الجنائية. أما الحدود الموضوعية تقتصر على التعرف على السياسة الجنائية المقومات والتحديات، ويرجع السبب الرئيسي لتناول هذا الموضوع هو التأكيد على أهمية السياسة الجنائية في الإسلام وأن مقومات السياسة الجنائية كافية لاحداث التغيير المنشود، والتعرف على التحديات التي تواجه السياسة الجنائية في الإسلام.

*** الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسات الجنائية في الإسلام من بينها دراسات ماجستير ودكتوراة وأوراق بحثية محكمة، وسوف نتناول هذه الدراسات بمزيد من التفصيل كما يلي:-

١– هناك دراسة بعنوان " السياسات العقابية بين الشريعة والقانون " لعلى محمد[1].

أصل الدراسة ورقة بحثية منشورة، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات العقابية بين الشريعة والقانون. وتكمن اشكالية الدراسة في غياب تطبيق السياسة الجنائية في القانون الجزائري، مما يؤثر على السياسة الجنائية بشكل كبير. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسات العقابية بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل السياسات العقابية بين الشريعة والقانون. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسات العقابية للقانون الجزائري مستمدة من الشريعة الإسلامية، وكذلك فإنّ الدراسة قد أوصت بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة الجوانب القانونية بشكل واضح، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على السياسات العقابية للشريعة والقانون، إلا أنها تختلف عنها في تناول القانون الجزائري بشكل كبير.

[1] محمد، على. (2015). السياسات العقابية بين الشريعة والقانون، ورقة بحثية منشورة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2.

٢- وهناك دراسة أخرى بعنوان"السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية، لمحمد المدني بوساق.[1]

أصل الدراسة كتاب منشور، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية المعاصرة في الشريعة الإسلامية، وتكمن اشكالية الدراسة في عدم تناول السياسة الجنائية المعاصرة بالشريعة الإسلامية بشكل واضح، كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة الجنائية المعاصرة للشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن السياسة الجنائية المعاصرة تعتمد على نصوص الشريعة الإسلامية بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير السياسة الجنائية بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية وخاصة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من أجل عمل التطوير المنشود. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة الجنائية المعاصرة، إلا أنها تختلف عنها في تناول الجوانب المقارنة مع النظم التقليدية.

٣- دراسة بعنوان العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، محمد أحمد الدالي[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، وتكمن إشكالية الدراسة في عدم تطبيق العقوبات وفقاً للتشريع الجنائي الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى اضعاف جدوى النظام العقابي بشكل كبير. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج غيرَ أنّ العقوبة في النظم التقليدية قد لاتستند إلى التشريع الجنائي الإسلامي، حيث إنّ تطبيق العقوبات التقليدية أصبحت تتماسي مع النظم التقليدية وسياساتها بشكل واضح، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية والقيام بضرورات التشريع الجنائي الإسلامي، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للعقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، إلا أنها تختلف عنها في تناول السياسات الجنائية.

٤- دراسة أخرى بعنوان "السياسة العقابية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، لأحمد حسن.دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة العقابية في القانون الجزائري، وتكمن مشكلة الدراسة في تدني دور السياسة العقابية بالشكل التقليدي، الأمر الذي أدّى إلى غياب تطبيق الشريعة الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة العقابية في القانون الجزائري، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة العقابية في القانون الجزائري، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسة العقابية في القانون الجزائري مستمدة من الشريعة الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في

[1] بوساق، محمد المدني. (2013). السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية. دار الخلدونية، الجزائر.
[2] الدالي، محمد أحمد. (2010). العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، دار الكتب القانونية، جمهورية مصر العربية.
[3] حسن، أحمد. (2010). السياسة العقابية في القانون الجزائري دراسة مقارنة. دار الكتاب الحديث، الجزائر

السياسة العقابية بالقانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة العقابية بالقانون الجزائري، إلا إنها تختلف عنها في تناول الشريعة الإسلامية.

٥- دراسة بعنوان " السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، لأحمد فتحي بهنسي[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية. وتكمن إشكالية الدراسة إلى عدم تطبيق السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تدهور السلم الإجتماعي في المجتمع، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية ضرورية وهامة لتحقيق الأمن والسلم الإجتماعي وعدم الخروج عن المألوف وتحقيق الرادع المناسب للمجتمع بشكل ملائم. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على ضبط السياسة الجنائية حتى تكون متوافقه مع الشريعة الإسلامية بشكل واضح، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، إلا إنها تختلف عنها في تناول المقارنة بين السياسة الجنائية التقليدية والسياسة الجنائية الإسلامية.

٦- دراسة بعنوان " دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، القحطاني، محمد[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وتكمن مشكلة الدراسة في تدني تحقيق الأمن الأخلاقي، وذلك نتيجة عدم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل متقن، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطبيق السياسة الجنائية، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك علاقة مباشرة بين دور السياسة الجنائية وتحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من بينها أن السياسة لها دور كبير في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة الجنائية ودورها في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية، إلا أنها تختلف عنها في تناول السياسة الجنائية التحديات والمقومات.

[1] بهنسي، أحمد فتحي. (بدون تاريخ). السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية. دار الشروق، جمهورية مصر العربية.

[2] القحطاني، محمد. (2015). دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية

٧- دراسة أخرى بعنوان "التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. وتكمن إشكالية الدراسة في ضعف الأخذ بالفقه الإسلامي في النظام القضائي، الأمر الذي أدّى إلى وجود العديد من الأخطاء في التطبيق. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على طبيعة التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن التنظيم القضائي له طبيعة إسلامية في المملكة العربية الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الفقة الإسلامي، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لطبيعة التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي، إلا إنها تختلف في تناول السياسة الجزائية من حيث المقومات والتحديات.

٨- ودراسة أخرى بعنوان" جرائم الاعتداء على الأخلاق، لحسن حسن منصور[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على جرائم الاعتداء على الأخلاق. وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة جرائم الاعتداء على الأخلاق مما يؤثر على السلم والأمن المجتمعي، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جرائم الاعتداء على الأخلاق، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل جرائم الاعتداء على الأخلاق، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن جرائم الاعتداء لها تأثير على الأخلاق. لقد أوصت الدراسة أن أنه يجب اللجوء إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من أجل تخفيف حدة جرائم الاعتداء والتأثير الإيجابي على الأخلاق. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري جرائم الاعتداء على الأخلاق، إلا أن الدراسة الحالية تتمحور حول السياسة الجنائية المقومات والتحديات.

٩- دراسة بعنوان" الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، حمود ضاوي القتامي، جدة، دار المجمع العلمي، ط[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، وتكمن إشكالية الدراسة في غياب تطبيق الشريعة الإسلامية مما أدى إلى انتشار الظاهرة الإجرامية، وتسلط الدراسة الضوء على الشريعة الإسلامية وأثرها على الظاهرة الإجرامية، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الشريعة الإسلامية تمثل الرادع الوحيد الذي يؤثر بشكل إيجابي لكبح جماح الظاهرة الإجرامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وإقرارها للحد من الظاهرة الإجرامية، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للشريعة الإسلامية

[1] الزحيلي، محمد مصطفي. (1999). التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفي الزحيلي. دمشق، دار الفكر، ط1

[2] منصور، حسن حسن. (1985). جرائم الاعتداء على الأخلاق، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر.

[3] القتامي، حمود ضاوي. (1981). الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، جدة، دار المجمع العلمي، ط1.

في الحد من الظاهرة الإجرامية، إلا أن هذه الدراسة لاتحتوي على السياسة الجنائية من حيث المقومات والتحديات.

١٠- دراسة بعنوان " أصول السياسة الجنائية، لأحمد فتحي سرور، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1972.[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أصول السياسة الجنائية. وتكمن إشكالية الدراسة في تدني أصول السياسة الجنائية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أصول السياسة الجنائية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أصول السياسة الجنائية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها استناد أصول السياسة الجنائية على نصوص الشريعة الإسلامية. ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في تطبيق الشريعة الإسلامية في أصول السياسة الجنائية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لأصول السياسة الجنائية، إلا إنها تختلف عنها في تناول مقومات وتحديات السياسة الجنائية.

وبعد استعراض الدراسات السابقة فإنه يمكن القول بأنه لاتوجد دراسة تناولت مقومات وتحديات السياسة الجنائية. وبالتالي فإن الدراسة الحالية سوف تتناول السياسة الجنائية: المقومات والتحديات في هيكل دراسي كما يلي:-

*** هيكل الدراسة**

تغطي الدراسة السياسة الجنائية على ثلاثة مباحث كما يلي:-

سوف تكون مناقشة النتائج والتوصيات كما يلي:-

*** مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام**

السياسات الجنائية في الإسلام هي تلك السياسات التي يتم إقرارها والمضي قدماً في سبيل إبراز النهج والأسلوب التي يتم به التعامل مع الجرائم والجنايات التي ترتكب في المجتمعات العربية أو الإسلامية بشكل واضح، بحيث يشمل هذا النهج أو الأسلوب الجرائم والجنايات وكيفية إجراءات وإثبات طرق التقاضي ودرجات ومراحل التقاضي ويشمل أيضاً الملامح العريضة التي يمكن من خلالها توضيح السياسات الجنائية في الإسلام، وفي الغالب تعتمد الدول العربية والإسلامية على أحكام الشريعة الإسلامية بما تحتويه من خطوط عريضة حاكمة يمكن من خلالها إبراز السياسات الجنائية في الإسلام.[2] ويمكن القول بأن القرآن الكريم يحتوي على العديد من الآيات القرآنية التي تحدد السياسات الجنائية في الإسلام وتحدد الحدود والجنايات والأحكام وأصول وطرق تطبيقها بشكل واضح. حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: **إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا** (سورة الأسراء، آية رقم 9). ويرى الباحث أن السياسات الجنائية في الإسلام تعتمد على المصادر الرئيسية للتشريع وخاصة أحكام الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واجتهادات الصحابة والعلماء المعتبرة، والتي تعتبر من بديهيات السياسيات الجنائية في الإسلام.

*** مقومات السياسات الجنائية في الإسلام**

هناك العديد من المقومات التي تقوم عليها السياسات الجنائية في الإسلام، ومن بين أبرز هذه المقومات أن السياسات الجنائية ما يلي:-

[1] سرور، أحمد فتحي. (1972). أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1

[2] المرجع السابق، سرور، أحمد فتحي. أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1972، ص120.

أولاً: التشريع الإسلامي يؤدي إلى حماية القيم المجتمعية والأخلاقية والإنسانية حيث تتصف النصوص القرآنية والأحكام الربانية بأن لها قوة الردع التي لا تحققه التشريعات الوضعية بشكل كبير، حيث نزلت العديد من التشريعات بحق قاطع الطريق والمفسدين في الأرض ومن يرتكبون جرائم القتل والسرقة والغيله وغيرها من النصوص التشريعية الربانية.

ثانياً: التشريع الإسلامي صاحب السبق على كافة التشريعات الوضعية حيث يتصف التشريع الإسلامي بأن نصوصه واضحة وقاطعة ويمكن أن تكون مصدراً لكافة التشريعات الوضعية لاشتمال أحكام الشريعة الإسلامية على مسائل تفصيلية للجرائم والجزاءات المختلفة.[1]

ثالثاً: الجرائم يمكن تقسيمها وفقاً لحق المعتدى عليه في التشريع الإسلامي حيث يفرق التشريع الإسلامي بين حقوق المعتدى وحقوق المعتدى عليه فلا يوجد جور في التشريع الإسلامي أو مفاضلة أو إسقاط التهم دون تمتع الجاني بالأهلية الكاملة.

رابعاً: تمتع الفرد بالأهلية الكاملة أو ما يعرف بمبدأ شخصية العقوبة فالعقوبات والجنايات لاتسقط عن مرتكبها ولايحاسب شخصاً أخر كبديل عن الجاني الحقيقي.

خامساً: تتميز نصوص التشريع الإسلامي بالجمع بين الإثبات المقيد والإثبات المطلق.

سادساً: تنادي الشريعة الإسلامية بضرورة احترام مبدأ إقليمية القوانين.

سابعاً: العمل بمبدأ عدم رجعية القانون أي أن الشريعة الإسلامية تتميز عن غيرها من التشريعات الوضعية.

ثامناً: الشريعة الإسلامية شريعة لاتهدف إلى إنزال العقوبة على الجناة ولكنها شريعية تقويمية.

تاسعاً: العقوبات تحقق العداله المطلقة للجاني والمجني عليه في نفس الوقت.

عاشراً: التشريع الإسلامي يقدر العقوبة وفقاً للجرم المرتكب.

ويرى الباحث أنّ مقومات التشريع الإسلامي يساهم في إبراز قدرات التشريع الإسلامي على تحقيق العدالة بين كافة الأفراد في المجتمع.

*** ما التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام**

هناك العديد من التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام من بينها ما يلي:-

١- هناك خلط واضح بين مجموعة المبادئ التي ترسم ملامح السياسة الجنائية وبين أسس العقيدة الإسلامية التي نزل بها الوحي والتي يؤمن بها الإنسان.

٢- هناك غياب لتطبيق السلوكيات التي تساهم في ضبط حياة الأفراد.

٣- إن لجوء أصحاب السياسة إلى عدم تطبيق التشريع الإسلامي في السياسات الجنائية قد أدى إلى تفاقم المشكلات التي تمر بها عموم المجتمعات الإسلامية.[2]

٤- قيام العديد من أصحاب السلطة والنفوذ للهروب من إنزال هذه الأحكام الربانية، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الاجتماعي.

٥- عدم احترام نصوص الشريعة الإسلامية ومحاولة التقليد الأعمى للدول الغربية بشكل مغاير لصورة الغرب الحقيقية.

[1] المرجع السابق، محمد، على. السياسات العقابية بين الشريعة والقانون، ورقة بحثية منشورة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2. 2015، ص100.

[2] المرجع السابق، منصور، حسن حسن. جرائم الاعتداء على الأخلاق، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1985، ص80.

٦- الخوف من الانحراف ومحاولة العديد من الأفراد التطرف والميل نحو العنف.

*** مناقشة النتائج**

سوف تتم مناقشة النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كما يلي:-

١- تبيان مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت نتائج الدراسة أن مفهوم السياسات الجنائية هي تلك الأسس التشريعية الإسلامية التي يمكن الاعتماد عليها في رسم ملامح السياسة الجنائية للدولة والتي تتمثل في مصادر التشريع القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واجتهادات العلماء.

٢- توضيح مقومات السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت النتائج أن هناك العديد من المقومات التي تعتمد عليها السياسات الجنائية في الإسلام، ومن بين هذه المقومات أن التشريع الإسلامي هي تلك القواعد الجامعة الحاكمة التي تدعم القيم الأخلاقية في المجتمع بحيث تمنع العديد من الأفراد من الوقوع في الجرائم المختلفة.

٣- التعرف على التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت النتائج أن هناك العديد من التحديات التي تواجهه السياسات الجنائية في الإسلام ومن بينها أن لجوء الدول إلى التخلي عن الشريعة الإسلامية كتقليد أعمي للدول الغربية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات المتعلقه بالحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي بشكل واضح، فضلاً عن زيادة معدلات الجرائم في المجتمع.

*** التوصيات**

هناك العديد من التوصيات التي يمكن أن توصي بها الدراسة كما يلي:-

١- ضرورة التوسع بتطبيق التشريع الإسلامي في كافة المؤسسات المسؤولة عن إقرار التشريعات الجنائية في الإسلام.

٢- العمل على محو آثار الاستعمار من التشريعات والقوانين لكافة الدول الإسلامية التي عانت من الاحتلال لفترات طويلة.

٣- ضرورة التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في كافة المؤسسات القضائية والتشريعية.

٤- استمرار مناقشة الدول الغربية بأهمية احترام تعاليم الإسلام والاستفادة من تجربة الدول الإسلامية في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي.

٥- أهمية التوسع في البحث العلمي وخاصة من جانب تعديل كافة القوانين لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

*** المراجع**

القحطاني، محمد. (2015). دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية

الزحيلي، محمد مصطفي. (1999). التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفي الزحيلي. دمشق، دار الفكر، ط1

الدالي، محمد أحمد. (2010). العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، دار الكتب القانونية، جمهورية مصر العربية

القتامي، حمود ضاوي. (1981). الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، جدة، دار المجمع العلمي، ط1

بهنسي، أحمد فتحي. (بدون تاريخ). السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية. دار الشروق، جمهورية مصر العربية.

بوساق، محمد المدني. (2013). السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية. دار الخلدونية، الجزائر

حسن، أحمد. (2010). السياسة العقابية في القانون الجزائري دراسة مقارنة. دار الكتاب الحديث، الجزائر

محمد، على. (2015). السياسات العقابية بين الشريعة والقانون، ورقة بحثية منشورة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2.

سرور، أحمد فتحي. (1972). أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1

منصور، حسن حسن. (1985). جرائم الاعتداء على الأخلاق، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر